تتعلق بإمكانية الحصول على تراخيص مستقلة لأصحاب المهن «المحامين ـ المحاسبين ـ المهندسين ـ الأطباء»

العقيلي: «التجارة» تعمل حالياً على نوع جديد ومختلف من تراخيص الشركات

طارق عرابي

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لقطاع الشركات د.صالح العقيلي، إن هناك 12 نوعا من التراخيص التجارية التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة، أهمها وأكثرها رواجا في الكويت والعالم هي تراخيص الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تنحصر فيها مسؤولية الشريك بمقدار حصته في رأس المال، وبالتالي لا تمتد مسؤوليته إلى الذمة الشخصية للشركة.

وأضاف خلال الجلسة الحوارية التي نظمها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي أقيمت عبر تطبيق الانستغرام، أن ثاني أهم أنواع التراخيص، هو شركة التضامن والتي يكون فيها أكثر من شريك، والتي يكون فيها لكل شريك ذمته المالية المستقلة في حال كانت هناك التزامات على الشركة.

وكشف العقيلي عن نوع جديد ومختلف من تراخيص الشركات التي يتم العمل عليها حاليا، وهي الشركات المهنية لأصحاب المهن (المحامين، المحاسبين، المهندسين، الأطباء)، مبينا أن قانون الشركات كان قد نظم هذا النوع من الشركات، إلا ان التعديل الجديد يتعلق بإمكانية الحصول على تراخيص مستقلة لكل نشاط من تلك الأنشطة.

وتابع يقول: تم بالفعل إنجاز المسودة الأولى المتعلقة

د.صالح العقيلي

بتراخيص الشركات المهنية للمحامين بالتعاون مع جمعية المحامين، كما تم الانتهاء من مسودة تراخيص الشركات الهندسية بالتعاون مع جمعية المهندسين واتحاد المهندسين، فيما يجري العمل في الوقت الراهن على إعداد مسودة تراخيص شركات المحاسبين، والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء من مسودتها الاولى خلال الاسبوع المقبل على أبعد تقدير.

ولفت العقيلي إلى أن هذه الأنواع من التراخيص الجديدة ستقوم بتنظيم العمل بالنسبة لأصحاب المهنة وليس بالضرورة أن يكتسب فيها الشريك صفة التاجر، في حين أن التراخيص المشابهة لهذه الشركات والمعمول بها حاليا عبارة عن تراخيص خاصة بالشخص نفسه، مؤكدا في الوقت ذاته على ان هذا الامر ليس مبتدعا بالكويت وإنما مطبق فعليا في عدد من الدول، حيث آلت وزارة التجارة والصناعة على نفسها بأن تتماشى المعايير والنظم المطبقة في الكويت مع النظم العالمية في هذا المجال.

العربات المتنقلة

وفيما يتعلق بالعربات المتنقلة، أكد العقيلي أنها تعتبر جزءا من رؤية وزارة التجارة في تنويع الأدوات الاقتصادية، وبالتالي قد يكون هذا الخيار مناسبا للبعض، حيث تشهد العربات إقبالا كبيرا باعتبارها شكلا من أشكال شركة الشخص الواحد، لكن ممارسة النشاط فيها يتم من خلال العربة المتنقلة، والأنشطة في هذا المجال واسعة ومتعددة وليست محصورة في مجال المواد الغذائية.

وبين أنه استشعارا من وزارة التجارة والصناعة بمدى الاقبال على نشاط العربات المتنقلة، فإنها تعمل حاليا على إيجاد مساحات مخصصة للعربات المتنقلة، من خلال إيجاد مواقع مهيأة تتوفر فيها خدمات التيار الكهربائي والنظافة، بالتعاون مع بلدية الكويت ووزارة الداخلية والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بيع الرخص التجارية

وفيما يتعلق بجانب بيع وتحويل الرخص التجارية، أفاد العقيلي بأنه يجب عند الحديث عن الترخيص التجاري، التفريق بين أمرين مهمين، فنحن أمام كيانات قانونية مختلفة، قد تكون هذه الكيانات مؤسسة فردية، أو شركة الشخص الواحد، وهنا لا مانع من التنازل في هذا المجال من خلال إجراء (دخول وخروج شريك).

آلية إصدار الرخص

وحول آلية إصدار الرخص، قال العقيلي إن إصدار التراخيص التجارية يتم من خلال التقدم بطلب إصدار ترخيص تجاري في مركز الكويت للأعمال عن طريق الاونلاين، مضيفا أنه لا يتم التعامل مع جميع الرخص بنفس الاسلوب نظرا لاختلاف هذه التراخيص، فبعضها قد يتعلق بأنشطة خاضعة لجهات رقابية، وبالتالي تضطر «التجارة» إلى مخاطبة الجهة المعنية، ولهذه الجهات ضوابط تحكمها، وبالتالي قد ترفض أي جهة إصدار الترخيص نظرا لعدم توافر الضوابط.

وأضاف «نحن في وزارة التجارة لا نرفض اي عمل تجاري غير مخالف للقانون وإنما قد تضطر الوزارة لمخاطبة الجهات الرقابية للاستفسار عن مدى استيفاء الشروط الموضوعة من هذه الجهات».

أفرع لقطاع الشركات التجارية في جميع المحافظات

أكد العقيلي أنه وفي إطار التسهيل على المواطنين الراغبين في الحصول على تراخيص تجارية، فقد حرصت وزارة التجارة والصناعة على افتتاح أفرع قريبة من أماكن تواجد المواطنين في جميع المحافظات، وذلك على النحو التالي:

ـ قطاع الشركات متواجد في جميع مراكز «حكومة مول» المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد.

ـ تخصيص مركز في «الصديق» لرواد الاعمال بشكل خاص.

ـ توفير مركز في مقر الهيئة العامة للصناعة وآخر في جمعية المحامين الكويتية.

ـ يتم العمل على تأهيل 5 مراكز جديدة على مستوى محافظات الدولة لإنجاز المعاملات.

الديوان يعوّل عليه في تطوير الأداء الإداري والمالي بالقطاعات الحكومية المختلفة

الغريب: تعزيز تعاون «الكويتية» و«المحاسبة»

فيصل الشايع مستقبلا فيصل الغريب وعادل الصانع

قام نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية المستشار فيصل الغريب ويرافقه الرئيس التنفيذي بالوكالة عادل الصانع، بزيارة لرئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع، وذلك في مكتبه بديوان المحاسبة، حيث تخلل الاجتماع بحث سبل توطيد أواصر التعاون المشترك بين الطرفين في شتى المجالات وكيفية تطويرها بما يعود بالنفع على المصلحة العامة، كما تطرق الطرفان إلى إيجاد الحلول المناسبة لمتابعة العمل بصفة مستمرة لتحسين الأداء بما يساهم في خلق بيئة عمل مثالية تحقق الأهداف المنشودة.

وعلى هامش الزيارة، قال الغريب: «تشرفنا بزيارة رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع، حيث تأتي تلك الزيارة في إطار تطوير العلاقات الراسخة بين ديوان المحاسبة وشركة الخطوط الجوية الكويتية للوصول الى النتائج المرجو تحقيقها على المدين القصير والبعيد ودراسة المواضيع المشتركة التي تؤتي بثمارها في سبيل نهوض الكويتية والوصول بها إلى أعلى الدرجات لتكون في مقدمة شركات الطيران».

وأضاف الغريب: «إن ديوان المحاسبة يعد من الجهات الرائدة في الدولة والتي يعول عليها كثيرا في تطوير وتحسين الأداء الإداري والمالي في القطاعات الحكومية المختلفة، حيث إن ديوان المحاسبة لطالما كان داعما ومساندا لجميع الجهات في التخطيط المستقبلي الجيد والمثمر الذي يساهم في وضع تلك الجهات دائما في المقدمة بما يعود بالمصلحة العامة على البلاد».

«بيتك كابيتال»: 59 شركة متطابقة.. و53 متوافقة مع الشريعة

112 شركة كويتية متوافقة ومتطابقة مع الشريعة الإسلامية في البورصة

علاء مجيد

نشرت شركة بيتك كابيتال قائمة حديثة للشركات المتوافقة والمتطابقة مع الشريعة الإسلامية في بورصة الكويت للربع الثاني لعام 2020 والتي بلغت إجماليها 112 شركة كويتية منها 59 شركة متطابقة مع الشريعة الإسلامية و53 شركة متوافقة معها. وأشار التقرير إلى أن قطاع العقار يستحوذ على النصيب الأكبر من القائمة بعدد 32 شركة بينها 17 شركة متطابقة مع الشريعة و15 شركة كويتية متوافقة معها تلاه قطاع الصناعة بعدد شركات بلغ 25 شركة منها 19 شركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية و6 شركات متطابقة معها.

وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات المالية بعدد شركات بلغ 21 شركة منها 20 شركة متطابقة مع الشريعة الإسلامية وشركة واحدة فقط متوافقة مع الشريعة. وحل رابعا في الترتيب قطاع الخدمات الاستهلاكية بعدد شركات بلغ 8 شركات منها 6 شركات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وشركتان فقط متطابقتان مع الشريعة.

وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع البنوك بعدد شركات بلغ 5 شركات متوافقة جميعها متطابقة مع الشريعة الإسلامية وبنفس عدد الشركات أيضا جاء قطاع الاتصالات منها 3 شركات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وشركتان متطابقتان مع الشريعة.

ودخل قطاع النفط والغاز في القائمة بعدد شركات بلغ 4 شركات منها 3 شركات متطابقة مع الشريعة الإسلامية وشركة واحد متوافقة معها. كما دخل قطاع السلع الاستهلاكية بعدد 3 شركات اثنتان منها متوافقة مع الشريعة وواحدة متطابقة. وجاء قطاع الرعاية الصحية في القائمة بعدد 3 شركات اثنتان منها متوافقة مع الشريعة وواحد متطابقة. في حين نجد أن قطاع المواد الأساسية لديه 3 شركات في القائمة جميعها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي الشركات التي اصل النشاط بها مباح وغير متعارض مع الجانب الشرعي وفق ضوابط وشروط ويجب أن تكتمل شروط التوافق والمعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية لأي شركة.

أما الشركات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية فهي الشركات التي ينص نظامها الأساسي على العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ربحت ربع مليار دينار أمس.. لتتخطى قيمتها السوقية 33 مليار دينار بدعم الأسهم القيادية

«البورصة» تكتسي بالأخضر.. ابتهاجاً بتزكية ولي العهد

■ 1,5 مليار دينار مكاسب البورصة بآخر 4 جلسات.. تفاؤلاً وثقة بالعهد الجديد

شريف حمدي

تفاعلت بورصة الكويت بشكل إيجابي مع تزكية سمو الشيخ مشعل الأحمد وليا لعهد الكويت، حيث واصلت البورصة ارتفاعاتها للجلسة الرابعة على التوالي محققة مكاسب كبيرة على مستوى المؤشرات والمتغيرات.

وبنهاية جلسة تعاملات أمس تخطت القيمة السوقية مستوى 33 مليار دينار ببلوغها 33,02 مليار دينار ارتفاعا من 32,77 مليار دينار أول من أمس بنسبة نمو 0,8٪، لتحقق البورصة مكاسب بلغت 1,5 مليار دينار في آخر 4 جلسات تفاؤلا وثقة في العهد الجديد، وليزداد تقليص الخسائر التي تحققت خلال فترة تفشي فيروس كورونا، إذ باتت البورصة قريبة من محو هذه الخسائر التي وصلت لـ 26٪ خلال مارس الماضي.

وارتفعت السيولة المتدفقة على السوق امس بنسبة 11,5٪ ببلوغها 71,2 مليون دينار ارتفاعا من 63,8 مليون دينار أول من امس، واستمر تركز السيولة حول الأسهم القيادية، وخاصة سهمي بيتك الذي استحوذ على 11 مليون دينار وارتفع بنسبة 0,9٪، وكذلك سهم الوطني الذي استحوذ على 7,6 ملايين دينار وارتفع بنسبة 0,5٪، وبذلك يكون السهمان حظيا بـ 26٪ من إجمالي السيولة التي استقبلها السوق في جلسة أمس.

فيما تراجعت أحجام التداول بنسبة 4,8٪ لتصل إلى 374,1 مليون سهم مقابل 393,05 مليون سهم بجلسة أول من أمس، وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعا بصدارة «الاتصالات» بنمو نسبته 1,6٪، بينما تراجعت 5 قطاعات أخرى يتصدرها «التكنولوجيا» بانخفاض 3,4٪.

وجاء سهم «الأهلي» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 6٪، فيما تصدر سهم «بيت الطاقة» القائمة الحمراء متراجعا بنسبة 9,3٪.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,8٪ محققا 53,2 نقطة مكاسب إضافية ليصل إلى 6325 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ بإضافة 25,1 نقطة ليصل إلى 4425 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ بإضافة 44 نقطة ليصل إلى 5689 نقطة.

«ميد»: الحكومة ملزمة بالإعلان عن الحد الأقصى للعاملة الوافدة بقانون تعديل التركيبة السكانية خلال 6 أشهر

2050 وافداً تم «تفنيشهم» من 3 جهات حكومية في 2020

■ حظر تحويل إقامة العمالة المنزلية إلى تصاريح عمل في القطاعين العام والخاص

■ عدم تجديد إقامة المشاركين بالمشاريع التنموية بعد اكتمالها ما لم تكن هناك حاجة لهم

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن مجلس الأمة استمع الأسبوع الماضي لمقترحات أولية تتعلق بقانون يستهدف الحد من أعداد الوافدين في سوق العمل الكويتي، وذلك في سياق طرح الخطط تمهيدا لتعديل التركيبة السكانية الديموغرافية في البلاد، وقد شملت البنود التي نوقشت عدم التوازن في عدد الوافدين والمواطنين، ومعدلات التوظيف عبر القطاعات، وطرق إدارة أعداد الوافدين بما يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للكويت.

وأضافت المجلة أن المقترحات المقدمة خلال الجولة الأولى من المداولات في الجلسة الخاصة التي حضرها 41 عضوا في 29 سبتمبر الماضي، حصلت على موافقة 29 عضوا فيما رفضها الأعضاء الباقون، والمفهوم أن اللجنة النيابية الخاصة بتنمية الموارد البشرية هي المسؤولة عن صياغة القانون.

المواد المقترحة

وأشارت الى أن إحدى مواد القانون تقترح أن يصدر مجلس الوزراء خلال 6 أشهر، قرارا بشأن الحد الأقصى لعدد العمالة الوافدة بالتناسب مع متطلبات القوى العاملة الإجمالية في الدولة، وجنسية العمالة الوافدة، مع إنشاء آلية لاختبار المؤهلات والخبرة والتخصص للموظفين، والتأكد من تخصيص الوظائف بطريقة تتناسب مع احتياجات الدولة.

كما تم تضمين مواد في القانون المقترح لتنظيم الأطر العامة لتحديد نسبة العمالة الوافدة، وتحديد الفئات المستبعدة من حدود استيراد العمالة التي سيتم تطبيقها، وفيما يتعلق بالصالح العام، يجب على المشرعين التأكد من أن نص المادة الأخيرة يتيح المرونة اللازمة للحكومة لتضمين أي فئات لم يتم ذكرها بالفعل ضمن اختصاصها.

وتهدف مادة أخرى مقترحة إلى التأكد من أن أعداد العاملين المغتربين لا تتجاوز متطلبات سوق العمل من خلال إدخال حدود زمنية محددة المدة. وخلال السنوات الخمس المقترحة، يجوز إنهاء إقامة العمال الزائدين عن حاجة السوق، أو قد يسمح لهم بتجديد إقامتهم إذا توافرت الشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

إعفاءات محددة

ويقال إن مشروع القانون يعفي بعض فئات العمالة الوافدة من النسب المحددة كالبعثات الديبلوماسية والقطاعات الطبية والتعليمية والطيران المدني ومشاريع البنية التحتية والتنمية، بالإضافة إلى العمالة المنزلية. وعلمت المجلة ان المادة 8 من القانون المقترح تحظر على المؤسسات العامة تحويل إقامة العمالة المنزلية إلى تصاريح عمل في القطاعين العام والخاص.

كما يتوقع إيقاف تحويل تأشيرات الزيارة العائلية إلى الالتحاق بعائل كما ذكرت تقارير وسائل إعلام محلية في وقت سابق في سبتمبر. علاوة على ذلك، لا يجوز تجديد إقامة العمال المشاركين في تنفيذ مشاريع التطوير والبنية التحتية بعد اكتمالها، ما لم تكن هناك حاجة لهم في مشروعات أخرى.

وتعمل مؤسسات القطاع العام بالفعل على تكثيف الجهود لتقليل عدد العمالة الوافدة لديها. وتحدثت تقارير أواخر سبتمبر عن خطط متقدمة لوزارة الأشغال العامة لإنهاء خدمات عمالها الوافدين، وقد تضرر حوالي 400 موظف وافد من الإدارات الفنية والقانونية والإدارية بالوزارة بهذا الاجراء.

وقد سرّحت الوزارة 150 عاملا وافدا في وقت سابق من هذا العام كجزء من خطط لإخراج 550 وافدا من قواها العاملة بحلول نهاية 2020، وأفادت وسائل إعلام محلية بأن الوزارة تهدف إلى خفض عدد موظفيها الأجانب إلى 5٪ من إجمالي العاملين.

وفي يونيو، أعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د.خالد الفاضل ان مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها ستتوقف عن توظيف العمال الأجانب.

وقال أمام مجلس الأمة إن مؤسسة البترول والشركات التابعة لها لن توظف غير الكويتيين خلال العام 2020ـ2021 فضلا عن تقليص عدد العمال الأجانب العاملين بموجب «عقود خاصة».

من جانبها، قالت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في مايو إنها ستلغي حوالي 1500 وظيفة للوافدين ويشكل هؤلاء 25٪ من إجمالي القوة العاملة لديها.

وفي ختام مقالها، قالت مجلة ميد إن سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد سبق أن صرح في يونيو بوجوب تخفيض عدد سكان الكويت الوافدين من 70٪ في الوقت الحاضر إلى 30٪ من الإجمالي، قائلا ان النسبة الحالية تمثل «خللا كبيرا» وإن تصحيحها سيكون «تحديا في المستقبل». تجدر الإشارة إلى أن تعداد سكان الكويت الإجمالي بلغ 4,8 ملايين نسمة في بداية يونيو 2020 يشكل الوافدون منهم 3,35 ملايين نسمة مقابل 1,45 مليون مواطن.

الجهات الحكومية تواصل إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة ضمن مساعي تعديل التركيبة السكانية (هاني الشمري)